

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٣

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مافرويانيس (قبرص).  
المستطاع في بياناتهم بخصوص هذا الموضوع حتى تنتهي من عملنا بشأن التقرير مساء هذا اليوم.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود

التقرير الأول للمكتب (A/62/250)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أنه عند رفع جلسة هذا الصباح، كانت الجمعية تنظر في الفقرة ٥٨ من تقرير المكتب المتعلقة بتوصيته بشأن البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال، حيث مجلس الأمن على معالجة طلب تايوان للعضوية عملاً بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): شأننا شأن العديد من الوفود التي تكلمت قبلي، فإن وفد توغو ما فتئ يؤيد مبدأ الصين الواحدة - واحدة لا تتجزأ - وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول. وترى توغو أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، وأن مسألة قبول تايوان عضواً في الأمم المتحدة من شأنها أن تقوض السلم والأمن الدوليين بشكل خطير.

وفضلاً عن ذلك، فإن توغو يسعدنا أن تكون جمهورية الصين الشعبية من شركائها العديدين، ذلك الشريك الذي احتفلنا معه قبل يومين بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. وعليه، ترحب توغو بالقرار الذي اتخذته المكتب بعدم إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تؤيد توغو تماماً بيان الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية وتنضم بقوة إلى البلدان التي تدافع عن مبدأ

ما زال لدينا ٤٣ متكلماً مدرجين في قائمة عصر اليوم. لذلك، فإنني أناشد الأعضاء بقوة توخي الإيجاز قدر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بربادوس تماما، فإن بربادوس ترى أنه ليس ثمة ما يدعو الجمعية العامة إلى مناقشة مسألة تايوان في كل دورة للجمعية.

ونحن نرى أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتخذ في الدورة السادسة والعشرين للجمعية، عام ١٩٧١، حسم مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة سياسيا وقانونيا وإجرائيا. ووفقا لذلك القرار، فإن حكومة بربادوس تعتبر أن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. كما نعتقد أن ذلك القرار ينبغي أن يشكل الأساس القانوني والمبدأ السياسي اللذين تسترشد بهما الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها في معالجة المسائل المتعلقة بتايوان.

ومنذ عام ١٩٩٣، ويرفض المكتب، في دورات متتالية للجمعية العامة، بصورة لا لبس فيها، إدراج ما يسمى بمسألة مشاركة تايوان في الأمم المتحدة في جدول أعمال الجمعية. وإن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تتألف من دول ذات سيادة، وصون سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية من بين المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق. وبالتالي، فإن بربادوس تؤمن بأن مسألة تايوان ينبغي أن يحلها الشعب الصيني بنفسه.

ونحن نؤيد تماما البيان الذي ألقاه الممثل الدائم للصين بشأن هذه المسألة.

**السيد دوالي (الصومال)** (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أحر التهاني للسيد سرجان كاريم على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونؤيد رئاسته تأييدا صادقا. كما نشكر سلفه المباشر، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، معالي الشيخة هيا راشد آل خليفة.

احترام أحكام القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي يعترف بحكومة الصين الشعبية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني لدى الأمم المتحدة.

**السيد وولف (جامايكا)** (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إنه كان لجامايكا، باعتبارها عضوا في المكتب، امتياز المشاركة الفعالة في الاجتماعات غير الرسمية والرسمية للمكتب عندما تم النظر في هذا البند. وبالتالي، فإننا نؤيد بشدة القرار الذي اتخذته المكتب في ما يتعلق بالبند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال. واسمحوا لي بأن أضيف أن جامايكا تلتزم التزاما ثابتا بالسياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية المتمثلة في صين واحدة، وهي سياسة ما انفكت حكومة جامايكا تدعمها منذ انضمام جمهورية الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة وما تلا ذلك من إقامة علاقات دبلوماسية بين جامايكا وجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٧٢. وتظل حكومة جامايكا تعتبر أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصين، وتعرب عن بالغ تقديرها لسيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية.

وبناء على ذلك، فإن حكومتنا لا تعترف بأي كيان منفصل يزعم تمثيل شعب الصين في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل متعددة الأطراف أو يمكن لتمثيله أن يتسبب بانحراف عن سياسة الصين الواحدة.

**السيد هاكيت (بربادوس)** (تكلم بالانكليزية):

طلبت الكلمة للإدلاء ببيان يدعم توصية المكتب الواردة في الفقرة ٥٨ من تقريره (A/62/250). فالتوصية تتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وتعبر عن إرادة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء. وبالنظر إلى أن غالبية دول العالم تعترف بمبدأ الصين الواحدة وتلتزم به، وهو المبدأ الذي تؤيده

النحو المحسد في ميثاق الأمم المتحدة. ولا مبرر لهذا الإقصاء المتواصل. وفي عالمنا اليوم، الذي أصبحنا نولي فيه أهم أولويتنا لصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين، من الهام بشكل متزايد كفالة أن تكون هذه الهيئة حقا مؤسسة عالمية تشمل جميع الأمم التي يمكن أن تتحد لمعالجة أكثر مسائل عصرنا إلحاحا. وبالتالي، أحث جميع الدول الأعضاء على تأييد إدراج هذا البند في جدول أعمالنا للدورة القادمة للجمعية العامة.

لقد سُمح ببقاء هذه المسألة دون أن تعالج لوقت طويل أكثر مما ينبغي. وحن الوقت لتترك المصالح السياسية والإستراتيجية جانبا واتخاذ إجراء إيجابي لكفالة إمكانية تمثيل الشعب التايواني في هذه الهيئة العالمية.

**السيد آدمو (النيجر)** (تكلم بالفرنسية): تؤمن جمهورية النيجر إيمانا راسخا بصين غير قابلة للانقسام: أي جمهورية الصين الشعبية. وموقفنا يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وفي رأي النيجر، فإن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، بما فيه شعب تايوان، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. وبالتالي، فوفد النيجر يؤيد توصية المكتب بعدم إدراج مسألة تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والسنتين للجمعية.

**السيد كوك (السودان)** (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد السوداني، أود أن أهنيء السيد سرجان كاريم على انتخابه لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسنتين. ونؤكد له دعمنا وتعاوننا المتواصلين.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الموقف الحازم لحكومتي المتمثل في أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. كما نؤمن بوحدة صين واحدة وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وبالتالي، فإننا نؤيد بقوة قرار المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والسنتين. وندعم تماما ذلك القرار.

**السيدة تاريو (جزر مارشال)** (تكلمت

بالانكليزية): أود في المستهل أن أعرب عن صادق التهاني للسيد سرجان كاريم على انتخابه لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسنتين.

وإنني أتكلم اليوم للإعراب عن التأييد للطلب الذي قدمته مختلف الدول الأعضاء لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثانية والسنتين للجمعية العامة يتعلق بمسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة. وتؤكد حكومة جمهورية جزر مارشال مجددا كامل دعمها للسعي المستمر لشعب تايوان للسماح له بالمشاركة في الأمم المتحدة. ووفقا للمادة ٤ من الميثاق، إن العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول المحبة للسلام التي تقبل الالتزامات المترتبة على الميثاق، والقادرة على تنفيذ تلك الالتزامات والراغبة في ذلك.

وتايوان دولة محبة للسلام وملزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وهي عضو نشط وبناء في المجتمع الدولي. كما أن تايوان على استعداد لقبول الالتزامات المترتبة على ميثاق الأمم المتحدة وراغبة في ذلك. وتايوان دولة ذات سيادة انتخب فيها ٢٣ مليون نسمة بصورة ديمقراطية ممثلهم في حكومتهم. ولا يمكن إلا لتلك الحكومة أن تشكل الممثل الشرعي لشعب تايوان في الأمم المتحدة.

والتنحية المستمرة لدولة محبة للسلام وحررة وديمقراطية عن هذه المنظمة تناقض تماما مبدأ العالمية، على

يترك المرء محتوى الجدال ويهاجم من يسوق تلك الحجج فهذا دليل على ضعف حجته.

علاوة على ذلك، نجد من الغريب أن هناك قلقا إزاء ظهور هذه المسألة بين الفينة والأخرى. وبطبيعة الحال، ستظهر المسألة مرارا وتكرارا حتى تُعالج على نحو ملائم عن طريق السماح للأمر بأن تأخذ مجراها الطبيعي.

ولا تساعد بأي حال من الأحوال الأعمال التي يقوم بها الأمين العام إزاء هذه المسألة عندما يغتصب سلطات تقتصر حصرا على الدول الأعضاء. فهذا ليس المكان ولا الزمان المناسبين لأن يقرر الأمين العام عدم استلام طلب ما أو رسالة ما موجهة إلى أحد أجهزة هذه المنظمة. ومع احترامي الشديد، فإن هذا القرار من صلاحية الأعضاء.

وما برح شعب تايوان - البالغ تعداداه ٢٣ مليون نسمة - يعاني من أشد ألوان الظلم داخل الأمم المتحدة وخارجها. إن السبب الجذري لذلك الظلم هو القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). وأود أن أختتم بذكر عدد من المشاكل التي يواجهها ذلك القرار. فعلى العكس مما ادّعي اليوم، كان القرار مجرد قرار اتخذته أغلبية بسيطة: والسجل متوفر لمن يريد التحقق من ذلك.

ومن ناحية أخرى، القرار يثير المشاكل. فهو من ناحية سعى لأن يكون طلبا من جمهورية الصين الشعبية للانضمام إلى الأمم المتحدة. لكنه بغرابة ومكر وفي آن واحد، سعى أيضا إلى طرد عضو مؤسس من أعضاء المنظمة، ونجح في ذلك. ويتبادر إلى الذهن، ماذا عن تكوين الأمم المتحدة نفسها؟ وماذا عن القرارات التي اتخذتها، بموجب القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، منظمة ضمت عضوا لم يكن من المفروض أن يكون عضوا فيها؟

إن الإدعاء بأن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) قد حلّ المسألة بشكل نهائي هو مجرد أمنية صعبة المنال. فالمسألة

يؤيد الوفد السوداني توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من المشروع في جدول الأعمال. ويؤيد وفد بلادي سياسة الصين الواحدة كما اعتمدها الجمعية العامة عام ١٩٧١ في القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦).

إن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية لا تضم سوى دول ذات سيادة، بما في ذلك الصين. وبناء على ذلك، يؤيد وفد بلادي عدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال.

**السيد دلاميني** (سوازيلاند) (تكلم بالانكليزية):

بادئ ذي بدء، يود وفد مملكة سوازيلاند أن يسجل بصورة لا لبس فيها أنه يعترض ويحتج على قرار المكتب المتمثل في التوصية بعدم إدراج هذه المسألة بوصفها بندا من بنود جدول أعمال هذه الدورة. وعلاوة على ذلك، يحتج وفد مملكة سوازيلاند على كامل الطريقة التي عولجت فيها هذه المسألة برمتها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي ما سبق قوله، ولا سيما ما أدلى به وفدا بالاو وغامبيا وغيرهما.

أود أن أخوض في التفاصيل لكن كما طلب الرئيس، وكسبا للوقت، لن أكرر ما تم الإدلاء به من قبل باستثناء ذكر أمرين.

يجد وفد سوازيلاند أنه من الغريب جدا في هذه القاعة شن هجمات مبطنة على الدول التي تُثير هذه المسألة، وكأنها اقترفت ذنبا غير معروف. ولتلك الدول، ومملكة سوازيلاند واحدة منها، كل الحق بان يكون لها رأيها، شأنها شأن تلك الدول الأخرى التي تعارض هذه المسألة. وإذا عدنا بعقارب الساعة إلى ثلاثة عقود خلت، لوجدنا أن وفد تايوان كان يجلس في هذه القاعة ذاتها. وعندما تعرضت عضويتها للتهديد، لم تُشن مثل هذه الهجمات المبطنة؛ وإنما نوقشت المسألة بما لها وما عليها. وأيا كان الأمر، عندما

غالبية الدول الأعضاء. والأمم المتحدة لا ينبغي أن تكون محفلاً لتأييد انفصال أراضي دولها الأعضاء. فالحفاظ على سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية من بين المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

**السيد صلاح الدين نعمان شودري** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تؤيد توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الجمعية العامة. وتصرّف بنغلاديش على موقفها بأنه لا توجد سوى صين واحدة وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين. وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١ سوّي نهائيًا مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. موقف المملكة المتحدة إزاء تايوان لم يتغير. ونحثّ الحكومة الصينية والسلطات التايوانية على تجنب أي عمل قد يزيد من حدة التوتر في مضيق تايوان.

إننا نعارض بشدة استخدام القوة لحسم هذه المسألة، ونرحب بالجهود المتجددة التي يبذلها الجانبان لتخفيف حدة التوتر والانخراط في تدابير لبناء الثقة وإيجاد أساس مقبول بشكل متبادل لاستئناف الحوار البناء.

وأخيراً، أود أن أضيف أن مناقشات اليوم بقيت موجزة بشكل مفيد مما مكّننا من استكمال عملنا بسرعة. وذلك يشكل نموذجاً نشيد به ويجدون الأمل في أن يتمكن من تطبيقه على جميع المناقشات في القاعة، وليس على هذه المناقشة وحدها.

معروضة علينا وستبقى كذلك حتى تتم تسويتها بصورة كاملة.

وسأختتم بنقطة أو نقطتين أخريين بشأن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). لقد صيغ القرار بعبارات غامضة حيث من الصعب للغاية على أي كان أن يقول إنه القرار النهائي لهذه المنظمة بشأن المسألة. وفضلاً عن ذلك، وبسبب الطريقة التي صيغ بها القرار، فقد تم حشوه وتضخيمه وتفسيره وإعادة تفسيره لإدخال أمور لم تكن فيه أصلاً.

وفي ظل هذه الظروف، تؤيد الدعوة إلى إعادة هذه المسألة إلى المكتب للنظر فيها لكي يتسنى التعامل معها على نحو ملائم ولكي يتسنى لها أن تأخذ مجراها الطبيعي.

**السيد جورجيو** (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لأوضح بإيجاز موقف إريتريا من بند جدول الأعمال قيد النظر، أي تمثيل تايوان لدى الأمم المتحدة. يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية. وفي ذلك الصدد، تود إريتريا أن تؤكد مجدداً موقفها المتمثل في الحفاظ على سياسة الصين الواحدة التي تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١. فذلك القرار، في الفقرة الثالثة من ديباجته وفي فقرة منطوقه، ينصّ بوضوح على أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي والوحيد للصين لدى الأمم المتحدة. ولذلك، يؤيد وفد بلادي توصية المكتب بعدم إدراج البند بخصوص تمثيل تايوان لدى الأمم المتحدة في جدول أعمال للجمعية العامة.

**السيد هونتي** (انتيجوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد انتيجوا وبربودا اعتماد تقرير المكتب (A/62/250) وتوصيته بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. إن توصية المكتب تتماشى مع مقاصد وأغراض ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وتجسّد إرادة

**السيد إكسهافراج** (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية):  
باسم وفدي، أود مرة أخرى أن أكرر موقف بلدي إزاء  
سياسة الصين الواحدة. وتؤيد جمهورية ألبانيا توصية المكتب  
كما وردت في الفقرة ٥٨ من الوثيقة (A/62/250).

**السيدة إيشي** (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): نظرا  
لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة منذ  
أن تولى السيد كريم رئاسة الدورة الثانية والستين للجمعية  
العامة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئه ولأؤكد له على  
التأييد الكامل لوفدي وتعاونه خلال فترة ولايته.

إن ناميبيا تؤيد توصية المكتب بعدم إدراج مسألة  
تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية  
العامة. وتتطابق توصية المكتب مع أغراض ومبادئ ميثاق  
الأمم المتحدة. والمحافظة على سيادة الدول الأعضاء وسلامة  
أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء  
ضمن المبادئ الرئيسية الواردة في الميثاق. وينبغي ألا تصبح  
الأمم المتحدة مكانا يمكن فيه تأييد فصل أرض الدول  
الأعضاء في المنظمة. ومسألة تايوان تشكل جزءا لا يتجزأ من  
الشأن الداخلي للصين، وبالتالي لا يمكن أن يحلها إلا الشعب  
الصيني نفسه.

ويتمثل الموقف القوي لبلدي في أن القرار ٢٧٥٨  
(د-٢٦)، الذي تم اتخاذه في عام ١٩٧١، حسم مرة واحدة  
وإلى الأبد تمثيل كل الصين لدى الأمم المتحدة - سياسيا  
وقانونيا ومن حيث الإجراءات. وتايوان تشكل جزءا  
لا يتجزأ من أرض الصين. وممثلو حكومة جمهورية الصين  
الشعبية هم الممثلون الشرعيون للصين لدى الأمم المتحدة.  
وتلك الحقيقة لم تتغير بأي شكل من الأشكال.

**السيدة موريرا** (إكوادور) (تكلمت بالاسبانية): إن  
إكوادور تؤيد التعليقات التي أدلى به ممثل جمهورية الصين  
الشعبية. ونؤكد مجددا على موقفنا المتمثل في احترام مبادئ

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل  
المملكة المتحدة على تأييده لفكرة إيجاز البيانات. وأعتقد أنه  
يلزمنا جميعا أن نعمل صوب استكمال هذه المسألة بشكل  
عاجل.

**السيد رينيه** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيكون  
بياني موجزا بصورة خاصة. إن فرنسا بدورها تؤيد توصية  
المكتب بالألا يتم إدراج مسألة تايوان في جدول أعمال الدورة  
الثانية والستين للجمعية العامة. وفرنسا لا تؤيد إدراج مثل  
ذلك البند. ونؤكد مجددا على الموقف الثابت الذي أعربنا  
عنه بشأن مسألة تايوان. ومرة أخرى نؤكد على أهمية الحوار  
السلمي بين جانبي مضيق تايوان.

**السيد مانتوفاني** (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن  
الجمعية العامة اعترفت، بموجب قرارها ٢٧٥٨ (د-٢٦)،  
بممثلتي جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين القانونيين  
الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة. وإيطاليا، وفقا لذلك  
القرار وتمشيا مع تمسكها بسياسة الصين الواحدة، تكرر  
رأيها القائل إنه لا يمكن التوصل إلى حل مرض للمسألة عبر  
مضيق تايوان إلا من خلال الحوار البناء بين الطرفين. ونحن  
نعارض اتخاذ أي إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى زيادة  
التوترات وتعرض للخطر التقدم المشجع الذي أحرز مؤخرا  
من خلال التدابير العملية للتعاون.

وترى إيطاليا أن الأمين العام طبق بصورة صحيحة  
الأحكام المتعلقة بطلبات الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة،  
وأن على الجمعية العامة أن تمتنع عن اتخاذ مبادرات من شأنها  
أن تحيد عن الإجراء المتوخى في المادة ٤ من ميثاق الأمم  
المتحدة. وبالتالي فإننا نرى أن إدراج البند قيد النظر في  
جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة لا يمكن  
تأييده وأن التوصية ذات الصلة للمكتب ينبغي أن تؤيدها  
الجمعية العامة.

موقف واضح. وحسنت الجمعية العامة هذه المسألة مرة واحدة وإلى الأبد حينما اتخذت القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) في عام ١٩٧١. وجمهورية مدغشقر لا تعترف سوى بالصين الواحدة، وهي بالتحديد، جمهورية الصين الشعبية، التي تشكل تايوان جزءاً لا يتجزأ منها. ومدغشقر تحترم سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامة أراضيها وتعارض أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

**السيد غال** (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): بناء على تعليمات من حكومي، أود أن أكرر الموقف الرسمي بشأن المسألة قيد النظر اليوم. إن الجمعية العامة، بالقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، أعادت الحقوق القانونية لجمهورية الصين الشعبية وحسنت مسألة تمثيل الشعب والحكومة الصينيين لدى الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن إدراج البند المقترح في جدول أعمال الجمعية العامة سيتناقض مع القرار القائم على المبادئ الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٧١.

في الدورات السابقة، رفض مكتب الجمعية العامة إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية. وشأن آخرين كثيرين، نعتقد أنه ليس هناك سبب قاهر لإدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الحالية. ولذا، فإن وفد بلدي يؤيد توصية المكتب بعدم إدراج بند جدول الأعمال ١٦٥ في جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيد سين** (الهند) (تكلم بالانكليزية): في شأن بعض المسائل - حتى مسألة إصلاح الأمم المتحدة - كنا نسترشد بمبدأ وبالمصلحة العامة للأعضاء. وفي المسألة قيد النظر أيضاً، موقف الهند ثابت ومعروف جيداً. فقد كانت بين البلدان الأولى التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية ودعمت مطالبتها المحقة بالعضوية في الأمم المتحدة ومجلس

الميثاق المتعلقة بسلامة أراضي الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً توصية المكتب بعدم إدراج مسألة تايوان في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ومجدونا الأمل في أن يتمكن شعب الصين من تسوية هذه المسألة الحساسة.

**السيد بورغ** (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب للسيد كريم عن تماني وفدي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

وأوضح وفد مالطة في مناسبات سابقة أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتخذ في عام ١٩٧١، يعالج الموضوع بشكل كاف وشامل. وما زلنا نرى أن سياسة الصين الواحدة توفر أفضل أساس للتوصل إلى حل سلمي لمسألة تايوان. وفي ضوء تلك الاعتبارات، فإن وفد مالطة سيؤيد القرار الذي اتخذته المكتب بعدم التوصية بإدراج البند ١٦٥ المقترح في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد صالح** (لبنان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد لبنان أن يهنئ السيد كريم على توليه رئاسة الجمعية العامة. ونؤكد له على دعمنا الكامل وتعاوننا.

ويرى وفد لبنان أن مسألة تمثيل الصين حسنها القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) لعام ١٩٧١. ومبدأ الصين الواحدة مبدأ واضح، وجمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. وتشكل مسألة تايوان شأنًا صينيًا داخليًا لا يمكن تسويته إلا داخليًا. ووفد لبنان يؤيد توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال بشأن طلب تايوان الانضمام إلى الأمم المتحدة، في جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيد أندريانادي** (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): إن موقف بلدي إزاء مسألة تمثيل تايوان لدى الأمم المتحدة

إننا نؤمن بالصين الواحدة، ونؤكد على أن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. وإن أي محاولة لتكريس انفصال تايوان عن الوطن الأم تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لجمهورية الصين الشعبية ومساساً بسيادتها ووحدة أراضيها، وخرقاً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وإننا نثني على السياسة المعلنة لجمهورية الصين الشعبية التي تؤكد التزامها بالتوحيد السلمي لتايوان مع الوطن الأم.

**السيد إيهوزو (بنن)** (تكلم بالفرنسية): إن وفد بلدي يؤيد تأييدا كاملا توصية مكتب الجمعية العامة، المنسجمة كلياً مع أحكام النظام الداخلي للجمعية العامة، ومع مقاصد الميثاق ومبادئه. فالقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتخذ عام ١٩٧١، قد حسم نهائياً مسألة تمثيل الشعب الصيني في الأمم المتحدة. إذ أن هناك صين واحدة، وهي في ظل الحالة الراهنة تشمل تايوان كجزء لا يتجزأ منها. ولذلك، يعارض وفد بلدي المطالبة بإدراج بند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين، بشأن الطلب المقدم إلى مجلس الأمن لمعالجة مطالبة تايوان بالعضوية.

وموقف حكومة بلدي، الذي يشكل عنصراً ثابتاً من سياسته الخارجية، يقوم على مبدأ صين واحدة واحترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء. وإنني أود أن أعيد تأكيد تلك النقطة لإبراز التزام بنن بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية المكرسة فيه.

وختاماً، يود وفد بلدي أن يجدد تأكيد دعمه الكامل لمكتب الجمعية العامة. وإننا ندعو إلى الموافقة على توصيته بدون مزيد من الإبطاء.

**السيد دوردييف (تركمانستان)** (تكلم بالانكليزية): إن موقف بلدي كان على الدوام ثابتاً وحازماً وواضحاً جداً: إننا نعتزف بدولة صينية مشروعة واحدة، هي

الأمن التابع لها. وإننا نواصل الالتزام بسياستنا القائلة بصين واحدة.

**السيد تشو هيون (جمهورية كوريا)** (تكلم بالانكليزية): كما هو مطلوب، سأكون موجزاً.

إن جمهورية كوريا تؤيد سياسة الصين الواحدة والقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي يعترف بممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بصفتهم الممثلين القانونيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك، فإننا نؤيد قرار المكتب بعدم التوصية بإدراج البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة

**السيدة بورخارت - ريميسار (سورينام)** (تكلمت بالانكليزية): تكرر سورينام تأكيد التزامها بسياسة الصين الواحدة وتؤيد جهود حكومة الصين وشعبها لتحقيق إعادة الوحدة الوطنية. وانسجاماً مع تلك السياسة، لا يمكن لسورينام تأييد إدراج البند ١٦٥، المتعلق بعضوية تايوان، في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد دباشي (الجمهورية العربية الليبية)**: سيدي الرئيس، بما أن وفد بلادي يأخذ الكلمة لأول مرة، أسمحوا لي أن أهنئكم على ترؤسكم الجمعية العامة في هذه الدورة. وإنني واثق من أن ما تتمتعون به من خبرة وحكمة سيقود أعمالنا إلى أفضل النتائج.

إن وفد بلادي يؤيد توصية المكتب الواردة في الفقرة ٥٨ من تقريره الأول A/62/250، والتي تقضي بعدم إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. ووفد بلادي يؤكد أن مسألة تايوان قد تم حسمها منذ عدة عقود بمقتضى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي صدر في الدورة السادسة والعشرين عام ١٩٧١، والذي أكد أن الممثل الوحيد للصين هو ممثل جمهورية الصين الشعبية.



**السيد بينيو** (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بوتان أن يشكر المكتب على التقرير المعروض علينا.

وعلى غرار العديد من الوفود التي أخذت الكلمة، فإن وفد بلدي يؤيد تماما توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل الصين، ويدعم دعما ثابتا سياسة الصين الواحدة وجميع جهود جمهورية الصين الشعبية لصون وتعزيز سيادتها وسلامتها الإقليمية.

**السيد بولير** (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): إخلاصا من لكسمبرغ لمبدأ الصين الواحدة، فإنها تؤيد توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد سارير** (ملديف) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل بأن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأؤكد لكم كامل تعاون وفد بلدنا في كفالة نجاح عملنا.

ويؤيد وفد ملديف تماما الموقف الذي أعربت عنه جمهورية الصين الشعبية بشأن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. واقتناعا الراسخ بتأييد سياسة الصين الواحدة يسترشد بمبدأ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي ذلك الصدد، تؤيد ملديف تماما توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، على النحو الوارد في الوثيقة A/62/250.

**السيد مايم** (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدي، اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة عمل الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

جمهورية الصين الشعبية. وقد جرى تأكيد هذا الموقف أثناء الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس ترجمانستان إلى الصين. فنحن ندعم كليا دولة صينية موحدة.

**السيد باوبليس** (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): إن ليتوانيا تتمسك بسياسة الصين الواحدة. ونحن نؤيد تأييدا كاملا توصية المكتب بعدم إدراج البند الإضافي ١٦٥ في مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيدة ليما دا فيغا** (الرأس الأخضر) (تكلمت بالانكليزية): سأتكلم في صلب الموضوع. يرى الرأس الأخضر أنه وفقاً للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن المسألة قيد البحث قد تم حلها بشكل حاسم باتخاذ القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١. وإننا نعتزف بصين واحدة فقط، بما فيها تايوان. لذا، فإننا نؤيد الموافقة على تقرير مكتب الجمعية العامة (A/62/250)، ونعارض إدراج البند ١٦٥ في جدول الأعمال.

**السيد ظفر** (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي في البداية أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وإننا نتمنى لكم كل النجاح في عملكم الهام.

وتؤمن أفغانستان إيمانا عميقا بسيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. ونحن نؤيد مبدأ الصين الواحدة، التي تشكل تايوان جزءاً لا يتجزأ منها. وجمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد لصين واحدة لدى جميع المنظمات الدولية. لذا يؤيد وفد بلدي توصية مكتب الجمعية العامة بعدم إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

تدعم نيجيريا بقوة سياسة الصين الواحدة ولا ترى أي حاجة إلى إدراج البند ١٦٥ في مشروع جدول الأعمال. وبالتالي، فإن وفد بلدي يؤيد توصية المكتب، الواردة في الفقرة ٥٨ من الوثيقة A/62/250، بعدم إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ويدعم تلك التوصية دعماً تاماً. بموجب القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، وهي نتيجة له.

**السيد أكرم (باكستان)** (تكلم بالانكليزية): إنه يوم طويل. وأستطيع القول إنه يوم أهدر فيه وقت ثمين وموارد ثمينة. وقد أهدرت بفعل إلحاح بضع دول، على الرغم من أن نتيجة مداولاتنا كانت معروفة مسبقاً.

لم يتوان مقدمو الاقتراح، في غمرة حماسهم للدفع بهذا البند من جدول الأعمال، في التأكيد بالأمن العام، والأمانة العامة، والمكتب، وقرارات مجلس الأمن، والبلد ذاته الذي يطعنون في سلامته الإقليمية. وقد استمعنا لمختلف الحجج القانونية والسياسية المضللة للدفاع عن اقتراحهم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

أولاً، في ما يتعلق بالميثاق والنظام الداخلي، وبموجب المادة ٤ من الميثاق، لا يحق سوى لدولة - دولة ذات سيادة - طلب العضوية في الأمم المتحدة. وتايوان ليست دولة ولم يسبق أن كانت دولة. وخلال التحضيرات لإنشاء الأمم المتحدة في إعلان القاهرة الصادر عام ١٩٤٣ وإعلان بوتسدام الصادر عام ١٩٤٥، قُبلت الصين بوصفها دولة واحدة. ومنذ عام ١٩٤٩، عندما انسحب القوميون المنهزمون إلى تايوان وسُمح لهم بصورة غير قانونية بشغل مقعد الصين هنا في الأمم المتحدة حتى عام ١٩٧١، وهم يدعون تمثيل صين واحدة. ولم تكن هناك نية في أي وقت من الأوقات لتقسيم الصين.

لقد دأبت ليسوتو على اتخاذ موقف متسق مع المبدأ المتمثل في أنه ليس هناك سوى صين واحدة. وبالتالي، فإن وفد بلدي يؤيد تماماً توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيد غريغوار (دومينيكا)** (تكلم بالانكليزية):

تؤيد دومينيكا تماماً البيان الذي ألقاه في وقت سابق المتمثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية. وتؤيد دومينيكا توصية المكتب باستبعاد البند المتعلق بعضوية تايوان في الأمم المتحدة من جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

منذ عام ٢٠٠٤ ودومينيكا تؤيد سياسة الصين الواحدة. وقد حسم القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتخذ عام ١٩٧١، بصورة نهائية مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة سياسياً وقانونياً وإجرائياً. وليست هناك سوى صين واحدة. وتايوان جزء لا يتجزأ من إقليم الصين. وتعرب دومينيكا عن تضامنها مع حكومة جمهورية الصين الشعبية وتدعم جهودها الحثيثة صوب إعادة التوحيد بطريقة سلمية.

وباعتبار تايوان مقاطعة من مقاطعات الصين، فهي غير مؤهلة للعضوية في الأمم المتحدة. ويعارض وفد دومينيكا بشدة إدراج طلب تايوان للعضوية في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد هانيسون (أيسلندا)** (تكلم بالانكليزية): تلتزم

أيسلندا بسياسة الصين الواحدة، وبناء على ذلك، تؤيد توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيدة نوورغو (نيجيريا)** (تكلمت بالانكليزية):

اسمحوا لي، سيدي، بأن أعرب لكم عن تهانئ بلدي وتهانئنا الحارة على انتخابكم رئيساً لهذه الهيئة. ونحن نؤكد لكم كامل دعمنا.

وثقافته وتقاليد وأمانيه الوطيدة. إننا نحترم حقوق جميع أعضاء الجمعية العامة، ولكن لا بد لهذه الدول نفسها أن تحترم حقوق الآخرين. وإذا لم يكن الأمر كذلك، وإن كان لنا أن نلجأ إلى قبول مقترحات تنتهك الميثاق وتمس السلامة الإقليمية للدول، ستصبح الأمم المتحدة مركزاً للخلاف والفرقة عوضاً عن أن تكون مركزاً لمواءمة سياسات الدول الأعضاء.

تلك علامة من علامات التسامح بل والثقة بالنفس من جانب جمهورية الصين الشعبية التي تسمح بأن يحدث ذلك هنا عاماً بعد الآخر، رغم الموقف القاطع للجمعية العامة. ويبدو هذا التسامح والاستيعاب جلياً في سياسات حكومة جمهورية الصين الشعبية إزاء مقاطعتها، تايوان والسعي لإعادة توحيد الصين سلمياً مستمر ومتواصل، تحت راية بلد واحد ونظامين. وينبغي للجمعية العامة أن تدعم إتمام عملية إعادة التوحيد السلمي هذه. ولا يمنعها من ذلك إلا بعض السياسة الانفصاليين ومن يشجعونهم من الخارج. وينبغي لنا، في الجمعية العامة هذه اليوم، أن نقرر أنه إذا ما تكرر هذا التصرف مرة أخرى، سوف تندد الجمعية العامة به وستقرر، مثلما فعل الأمين العام، أن أي اقتراح من هذا القبيل يُقدّم في المستقبل، سيعتبر غير قانوني وبالتالي غير مقبول.

**السيد فرييرا** (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة باسم وفد سان تومي وبرينسيبي. ووفدي يرفض بشدة توصيات المكتب. وقد لاحظنا باهتمام وقلق بالغ رد المستشار القانوني للأمم المتحدة على رسالة رئيس تايوان.

فالطلب الذي قدمته مجموعة من البلدان بإدراج البند في جدول أعمالنا لا يمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية لجمهورية الصين الشعبية، كما تصفه بعض البلدان. إن

وبالفعل، في عام ١٩٧١، وفي القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، تقرر بصورة واضحة وقاطعة، أولاً، أن تستعيد جمهورية الصين الشعبية حقوقها؛ وثانياً، طرد ممثلي تشان كاي شيك؛ وثالثاً، رفض أي مفهوم لصينين أو صين واحدة وتايوان واحدة. ولا أعرف ما إذا كان أي من مقدمي هذا الاقتراح هنا في الأمم المتحدة في ذلك الوقت. لقد تصادف إنني كنت هناك، ووفدي كان من مقدمي مشروع القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦). وتبين السجلات أن اقتراحي الصينين - اقتراح بصين واحدة وتايوان واحدة - كان مصيرهما الرفض القاطع من الجمعية العامة خلال تلك المناقشات. وعليه، فلا يمكن التشكيك في وحدة الصين وسلامتها الإقليمية، ولا يمكن إعادة فتح ملف تلك المسألة.

تايوان جزء من دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة. وعليه، فلا يمكن أن تطلب عضوية الأمم المتحدة. ولا يمكن أن تقدم طلباً للعضوية، شأنها شأن أي جزء آخر من أي دولة ذات سيادة لا يمكنه أن يطلب عضوية الأمم المتحدة.

وفضلاً عن ذلك، ينص الميثاق في المادة ٤ بوضوح على أن قبول أي دولة في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة. وقد مارست هذه المنظمة حقها هذا في القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، حيث قضت بأن تايوان ليست دولة وبالتالي فليس من حقها أن تتقدم بطلب العضوية. وبناء على ذلك، كان الأمين العام والأمانة العامة محقين تماماً في إعلان أن طلب السلطات التايوانية المزعوم للعضوية غير مقبول. تلك مسألة قامت الدول الأعضاء بالبت فيها بالفعل. والأمين العام والأمانة العامة ملزمان بتنفيذ قرارات الدول الأعضاء.

ثالثاً، ما من طرف ثالث لديه الحق في أن يتدخل ويصف إجراء يخالف القانون الدولي، وتاريخ الشعب الصيني

البند ١٦٥ في مشروع جدول الأعمال بشأن طلب عضوية تايوان في الأمم المتحدة. مرة أخرى، يحرم ٢٣ مليون نسمة، هو تعداد شعب تايوان، من حقوق الإنسان الأساسية لهم بسبب عدم التمثيل والمشاركة في هذه المنظمة.

إن أغلبية الدول الأعضاء في هذه الجمعية هنا اليوم لأنها تقدمت بطلبات للعضوية. وقد استعرضت طلبات عضوية تلك الدول وتم قبولها في نهاية المطاف. وعندئذ، أمكن لتلك البلدان أن تشارك بفعالية في شؤون المجتمع الدولي، والأهم من ذلك، أن تستفيد من المبادرات المختلفة للأمم المتحدة. وشعب تايوان يستحق هذا الحق أيضاً. وعندما نحاول أن نتجاهل ذلك، فإننا نضر بما ضرر بشعب تايوان وبمصالحنا جميعاً. لذلك، أكرر موقف وفدي بأن على هذه الجمعية أن تنظر بجدية في حقوق شعب تايوان وأن تدرج طلب تايوان للعضوية في جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور)** (تكلم بالإسبانية): نود أن نضم صوتنا إلى المتحدثين السابقين في الإعراب عن ارتياحنا لإجراء هذه المناقشة وأن نهنئكم أيضاً، سيدي الرئيس، على انتخابكم.

تؤيد حكومة السلفادور بقوة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويود بلدي بشكل خاص أن يعيد تأكيد دعمه لمبدأ تقرير الشعوب لمصائرهما. وفي هذا الصدد نود التأكيد مجدداً على روح الميثاق، الذي يبدأ ديباجته بلفظ "نحن شعوب الأمم المتحدة"، وهو ما يدل على أن المنظمة هي لجميع الشعوب، ومن ضمنها ٢٣ مليون تايواني.

تؤيد السلفادور بشدة الاقتراح الداعي إلى إدراج بند بشأن انضمام تايوان إلى عضوية الأمم المتحدة في جدول أعمال الجمعية العامة، لأننا نعتقد أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، لعام ١٩٧١، لم يضع حداً لهذه المناقشة.

جمهورية الصين، أو تايوان، لها نفس الحقوق وتستوفي كل المتطلبات لكي تكون بيننا. وشعب تايوان قد خرج إلى الشوارع مطالباً العالم بأن يستمع إليه، إلى صوت العقل. وتظاهر الآلاف وبعثوا برسالة واضحة إلى الأمم المتحدة. فشعب تايوان يجب أن يكون له تمثيل في الأمم المتحدة. ونحن الدول أعضاء الأمم المتحدة يجب أن نولي اهتماماً وثيقاً لهذه الأحداث، لأن الأمن الدولي سيتعرض للخطر في تلك المنطقة دون الإقليمية. وإننا جميعاً سندفع الثمن، إن لم نتخذ القرار السليم في مجلس الأمن والجمعية العامة.

واسمحوا لي بأن أطلب الجمعية العامة بأن تولي اهتماماً خاصاً لتلك المسألة وبألا تتخذ قراراً شكلياً بناء على القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، فقط، لأن ذلك القرار غير واضح. فهو لم يعتمد بأغلبية الثلثين، وينطوي على انتهاك للفقرة ٢ من المادة الثامنة عشرة من الفصل الرابع من الميثاق، ونصها: "تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت". وآمل أن تسود المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة.

**السيدة نغوين (النمسا)** (تكلمت بالانكليزية): تلبية لرجائكم، سيدي الرئيس، بالإيجاز في البيانات، سأتوخى الإيجاز الشديد. وفدي يرى أن قرارات المكتب المتخذة في نطاق اختصاصه ينبغي أن تُحترم بوجه عام. لذلك، وفيما يتعلق بالموضوع المعروض علينا، تؤيد النمسا توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيدة ويليامز (سانت كيتس ونيفس)** (تكلمت بالانكليزية): يود وفد سانت كيتس ونيفس أن يسجل خيبة أمله العميقة إزاء قرار المكتب بعدم النظر بالكامل في إدراج

الرئيس، وأتمنى لكم كل النجاح. وأؤكد لكم على كامل تعاون بلادي.

ثانياً، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لتوصية المكتب فيما يتعلق بالبند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال. في هذا انسجام مع موقفنا بشأن مبدأ الصين الواحدة وامتنال للقرار ٢٧٨٥ (د-٢٦).

**السيد سميث (فيجي)** (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أيضاً أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونتعهد بتقديم دعمنا المخلص لجهودكم.

لا تزال حكومة جمهورية جزر فيجي تحترم مفاهيم السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول القومية. ولذلك تواصل فيجي دعم سياسة الصين الواحدة وعلاوة على ذلك تؤيد توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيدة لينتونين (فنلندا)** (تكلمت بالانكليزية): تؤكد فنلندا مجدداً تأييدها لتوصية المكتب بعدم إدراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة. ومن المعروف على نطاق واسع أن فنلندا تنتهج سياسة الصين الواحدة، ولقد تصرفنا وفقاً لتلك السياسة بصفقتنا عضواً في المكتب. كما نود أن نعرب عن تأييدنا للتعليقات التي أدلى بها شركاء آخرون في الاتحاد الأوروبي خلال هذه المناقشة.

**السيد أبريكو (غانا)** (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم وتوليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

لقد صوتت غانا لصالح القرار ١٧٥٨ (د-٢٦)، الذي اتخذ في عام ١٩٧١، والذي اعترف نصاً وروحاً لحكومة جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الممثل الشرعي

ولذلك نحن نؤيد البيانات التي أدلت بها وفود مؤيدة لإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد ماكدونالك (أيرلندا)** (تكلم بالانكليزية): اعترف القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، بحكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الوحيد للصين. وعلى غرار معظم الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، تأييد أيرلندا لسياسة الصين الواحدة لا لبس فيه. وهو عنصر ثابت في سياستنا الخارجية. لهذا السبب، تؤيد أيرلندا توصية المكتب.

**السيد بيدرسن (الدانمرك)** (تكلم بالانكليزية): بموجب القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، فإن حكومة جمهورية الصين الشعبية معترف بها بوصفها الممثل الوحيد للصين. إن تأييد الدانمرك لسياسة الصين الواحدة ثابت، وهو عنصر ثابت في سياسة الدانمرك الخارجية منذ عام ١٩٥٠. وعليه، تؤيد الدانمرك توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيدة مالكاتا (البرتغال)** (تكلمت بالانكليزية): نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي نخطب فيها الجمعية العامة خلال ولايتكم، سيدي الرئيس، نود أن نغتني هذه الفرصة لنهنتكم ولتؤكد لكم تعاوننا الكامل.

تؤيد البرتغال سياسة الصين الواحدة. وكما حسم ذلك القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، فإن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم وحدهم الممثلون الشرعيون للصين لدى الأمم المتحدة. ولذلك تؤيد البرتغال توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد ريسنسكي (بولندا)** (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على انتخابكم، سيدي

للعضوية مستوفاة أم لا. والجواب في هذه الحالة هو لا بالتأكيد.

ومسألة عضوية تايوان في المنظمة حسمت عام ١٩٧١ في القرار الشهير ٢٧٥٨ (د-٢٦). ولكن بالرغم من تلك الحقيقة، فإن المسألة ظلت تثار هنا كل عام. وهناك محاولة لتمزيق دولة عضو، وهذه الهيئة لا يمكن أن تكون طرفاً في تمزيق دولة عضو. وبالتالي فإن أوغندا تعارض بشدة أي محاولة لجر هذه المسألة إلى هذه الهيئة.

وقد أيدنا باستمرار سياسة الصين الواحدة. وسنواصل القيام بذلك العمل لأنه يمثل اهتماماً شرعياً وعادلاً وموقفاً شرعياً. ولذا فإنني أؤيد توصية المكتب باستبعاد هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيدة تونخاليان (أرمينيا)** (تكلمت بالانكليزية):  
تكرر حكومة أرمينيا موقفها القديم والمؤيد لسياسة الصين الواحدة، وتؤيد توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيدة سيجكين (تركيا)** (تكلمت بالانكليزية):  
نظراً لضيق الوقت ووفقاً لندائكم، سيدي الرئيس، نود أن ندلي ببيان قصير للغاية. إن وفد تركيا، على غرار العديد من الوفود الأخرى، يؤيد سياسة الصين الواحدة.

**السيدة سيمون (هنغاريا)** (تكلمت بالانكليزية):  
أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أهنيكم، سيدي، بوصفكم رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وإن أقول إننا مسرورون جداً إذ نشاهدكم، وانتم عضو في مجموعة دول أوروبا الشرقية، تتولون ذلك المنصب المرموق. وبالنسبة لمناقشة اليوم، واستناداً إلى سياسة الصين الواحدة، فإن هنغاريا تؤيد توصية المكتب بعدم إدراج مسألة تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة.

الوحيد للشعب الصيني في الأمم المتحدة. ولا تزال غانا ملتزمة تماماً بسياسة الصين الواحدة. وبالتالي فنحن نؤيد توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**السيدة سبولياريك (سويسرا)** (تكلمت بالفرنسية):  
لا توجد بالنسبة إلى سويسرا سوى صين واحدة. وهذه سياسة راسخة تماماً ومعروفة على نطاق واسع. لذلك نحن نؤيد توصية المكتب الواردة في الفقرة ٥٨ من تقريره المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (A/62/250).

**السيد بوتاغيرا (أوغندا)** (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، سيدي، أود أن أهنيكم وأن أتمنى لكم الخير وأنتم تترأسون الجمعية العامة.

أصبح النظر في مسألة تايوان طقساً سنوياً. وإذا كانت الجمعية العامة متدياً للمناقشات لكننا جلسنا في سعادة واستمتعنا بهذا السيرك السنوي. وكما قال زميلي الممثل الدائم لباكستان، فإن أحكام ميثاق الأمم المتحدة واضحة جداً بشأن من يحق له أن يطلب العضوية في هذه الدار. وفي الواقع، إذا كانت هذه محكمة قانونية، وللمجرد نقطة أولية، لتم على الفور رفض الدعوى والتغريم بالتكاليف، دون إضاعة وقت هذه الهيئة يوماً كاملاً لمناقشة مسألة واضحة جداً. ويبدأ المرء يتساءل عن دوافع أولئك الذين يعدون لهذه المسألة أو يتاجرون بها.

المسألة ليست مسألة حجم سكان؛ وهي ليست مسألة ما إذا كانت منطقة معينة ديمقراطية أم لا؛ وهي ليست مسألة ما إذا كانت منطقة معينة قوية اقتصادياً أم لا، ومن ثم ينبغي لها أن تتقدم بطلب للعضوية. هذه اعتبارات غير ذات صلة. القضية هي ما إذا كانت مؤهلات التقدم

١٦٥ من مشروع جدول الأعمال المتعلق بطلب تاويان الانضمام إلى الأمم المتحدة.

العديدون منا إن لم يكن جميع الموجودين هنا احتفلوا باستقلالنا بأبهة وسرور واعتزاز، واعترافا باستقلالنا، فإننا نشغل مقعدنا في هذه الهيئة. وقواعد وشروط العضوية واردة في ميثاق مؤسستنا العالمية بدون استثناء. وبالتالي فإن وفدي يكرر موقفه المتمثل في أن على الجمعية أن تنظر بشكل جدي في طلب شعب تاويان الانضمام إلى الأمم المتحدة، وإن تعترف بهذا الطلب، وإن تدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

**السيد ماتولاي (سلوفاكيا)** (تكلم بالانكليزية): إن سلوفاكيا، التي تساند سياسة الصين الواحدة، تؤيد توصية المكتب.

**السيد كوماريك (الجمهورية التشيكية)** (تكلم بالانكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم وإن أكد لكم على أن وفدي سيتعاون معكم. ثانياً، إن وفدي يؤيد توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذه المسألة هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الحالية؟  
تقرر ذلك.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** في الفقرة ٥٩، وفي ما يتعلق بالبند ١٦٦ من مشروع جدول الأعمال المتعلق بمنح مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي مركز المراقب لدى الجمعية العامة، يوصي المكتب بإدراج ذلك البند في جدول

**السيد هانز (ألمانيا)** (تكلم بالانكليزية): تؤيد ألمانيا سياسة الصين الواحدة وتوصية المكتب.

**السيد بيلي (بلجيكا)** (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الجمعية العامة.

**السيدة سيمكيتش (سلوفينيا)** (تكلمت بالانكليزية): إن سلوفينيا تشارك البلدان الأخرى تقديم التهئة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم وتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بمهامكم. أما بالنسبة للمسألة قيد النظر، فإن جمهورية سلوفينيا تود أن تعرب عن تأييدها للرأي الذي قدمه المكتب. وسلوفينيا تؤكد مجدداً على التزامها بسياسة الصين الواحدة. ونرحب بمبادرات كلا الجانبين الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون العملي وزيادة بناء الثقة.

**السيد فان دير فلدن (هولندا)** (تكلم بالانكليزية): تؤيد هولندا توصية المكتب بعدم إدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين. وسياستنا بشأن هذه المسألة معروفة جيداً وتبقى بدون تغيير.

**السيدة باليسنغ (بوتسوانا)** (تكلمت بالانكليزية): تود بوتسوانا أن تكرر الموقف الذي أعربنا عنه خلال اجتماع المكتب في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ المتمثل في عدم التوصية بإدراج البند ١٦٥ من مشروع جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وما زالت بوتسوانا ملتزمة بسياسة الصين الواحدة وتؤمن بان تاويان جزء من أرض الصين.

**السيدة جوزيف (سانت لوسيا)** (تكلمت بالانكليزية): يود وفد سانت لوسيا أن يسجل خيبة أمله حيال قرار المكتب بعدم النظر بشكل كامل في إدراج البند

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بعد ذلك ننتقل إلى العنوان بـاء، ”تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت ذلك العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

نقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى العنوان جيم، ”التنمية في أفريقيا“. هل لي أن أعتبر أن البند الوارد تحت ذلك العنوان مدرج في جدول الأعمال؟

نقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نأتي الآن إلى العنوان دال، ”تعزيز حقوق الإنسان“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان دال مدرجة في جدول الأعمال؟

نقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): العنوان هاء معنون ”التسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت ذلك العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

نقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى العنوان واو، ”تعزيز العدالة والقانون الدولي“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان واو مدرجة في جدول الأعمال؟

نقرر ذلك.

أعمال الدورة الحالية تحت عنوان ”المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): في الفقرة ٦٠، وفي ما يتعلق بالبند ١٦٧ من مشروع جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، يوصي المكتب بإدراج ذلك البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت عنوان ”المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى جدول الأعمال الذي يوصي المكتب في الفقرة ٦١ من تقريره (A/62/250) بان تعتمده الجمعية العامة، مع مراعاة القرارات التي اتخذت من فورها بشأن مشروع جدول الأعمال. ومع مراعاة أن جدول الأعمال منظم تحت تسعة عناوين، سننظر في إدراج البنود تحت كل عنوان بكامله. وأود أن أذكر الأعضاء مرة أخرى أننا في الوقت الحاضر لا نناقش مضمون أي بند. وقد تم بالفعل تناول البنود من ١ إلى ٣. ومنتقل الآن إلى البنود من ٤ إلى ٨. هل لي أن أعتبر أن هذه البنود مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل إلى إدراج البنود الواردة تحت العنوان ألف، ”صون السلام والأمن الدوليين“. هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت ذلك العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.



نتنقل أولاً إلى الفقرات ٦٦ (أ) إلى (ح)، المتعلقة بعدد من البنود التي ستناقش في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علماً بجميع المعلومات التي يود المكتب أن يحيطها علماً بها، وأن توافق على جميع توصيات المكتب؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتنقل الآن إلى الفقرة ٦٧، المتعلقة بالبند ٩٨، "نزع السلاح العام والكامل". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التوصية الواردة في هذه الفقرة؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتنقل الآن إلى الفقرة ٦٨، بشأن البند ٥٣ (ب)، تحت العنوان "اللجنة الثانية"، التي تشير إلى الجلسات العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الفقرة؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتنقل الآن إلى الفقرات ٦٩ (أ) إلى (ج)، بشأن البنود ٦٣، ٦٦ (ب) و ٧٠ (و) للجنة الثالثة. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن توافق على التوصيات الواردة في هذه الفقرات وتحيط علماً بالمعلومات المتضمنة فيها؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتنقل الآن إلى الفقرات ٧٠ (أ) إلى (د)، المتعلقة على التوالي بالبنود ١١٤ (و)، ١٢٩، ١٣٧ و ١٦١ للجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التوصيات الواردة في هذه الفقرات؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتنقل الآن إلى العنوان زاي، "نزع السلاح". هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت ذلك العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): العنوان حاء معنون "مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره". هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت ذلك العنوان مدرجة في جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أخيراً نتنقل إلى العنوان طاء، "المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى". هل لي أن أعتبر أن البنود الواردة تحت العنوان طاء مدرجة في جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتنقل الآن إلى الفرع رابعا من التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة، حول توزيع البنود. وقد أحاط المكتب علماً بالمعلومات الواردة في الفقرات ٦٢ إلى ٦٥. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضاً في أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في الفقرة ٦٤، بشأن منح صفة مراقب؟ تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتنقل الآن إلى التوصيات الواردة في الفقرات ٦٦ إلى ٧٢. وسنتناول تلك التوصيات واحدة واحدة. وقبل أن نمضي في ذلك، أود أن أذكر الأعضاء بأن أرقام البنود المذكورة هنا تشير إلى جدول الأعمال الوارد في الفقرة ٦١ من التقرير المعروف علينا، وبالتحديد، الوثيقة A/62/250.

ذات الصلة. ومع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة لتنظر فيها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نأتي الآن إلى قائمة البنود التي أوصى المكتب بإحالتها إلى اللجنة الثانية تحت جميع العناوين ذات الصلة. ومع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى قائمة البنود التي يوصي المكتب بإحالتها إلى اللجنة الثالثة تحت جميع العناوين ذات الصلة. ومع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة الثالثة؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى قائمة البنود التي يوصي المكتب بإحالتها إلى اللجنة الخامسة تحت جميع العناوين ذات الصلة. ومع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أخيراً، نأتي إلى قائمة البنود التي يوصي المكتب بإحالتها إلى اللجنة السادسة تحت جميع العناوين ذات الصلة. ومع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرات ٧١ (أ) إلى (د)، المتعلقة بالبنود على التوالي ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠ و ١٦٢ للجنة السادسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصيات الواردة في هذه الفقرات؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرة ٧٢، المتعلقة بالبند ٦٥، ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“. وقد قرر المكتب تأجيل توصيته بشأن توزيع هذا البند.

وسننتقل الآن إلى الفقرة ٧٣ من أول تقرير لمكتب الجمعية العامة، بشأن إحالة البنود إلى الجلسة العامة وإلى كل لجنة.

سأنتقل أولاً إلى قائمة البنود التي أوصى المكتب بإحالتها للنظر فيها مباشرة في جلسة عامة تحت جميع العناوين ذات الصلة. ومع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود الواردة في القائمة إلى جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نأتي بعد ذلك إلى قائمة البنود التي أوصى المكتب بإحالتها إلى اللجنة الأولى تحت جميع العناوين ذات الصلة. ومع مراعاة القرارات التي اتخذت للتو، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة البنود المقترحة لتنظر فيها اللجنة الأولى؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى قائمة البنود التي يوصي المكتب بإحالتها إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) تحت جميع العناوين

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في التقرير الأول للمكتب. وأود أن أشكر جميع أعضاء الجمعية على تعاونهم.

إن كل لجنة رئيسية ستستلم قائمة بنود جدول الأعمال المحالة إليها، بحيث يمكنها أن تبدأ عملها وفقاً للمادة ٩٩ من النظام الداخلي.

وأود الآن أن ألفت انتباه المندوبين إلى مسألة تتصل بمشاركة الكرسي الرسولي، بصفته دولة مراقبة، في دورات الجمعية العامة وأعمالها.

وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣١٤/٥٨ المؤرخ ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ وللمذكرة الصادرة عن الأمين العام والواردة في الوثيقة A/58/871، فإن الكرسي الرسولي، بصفته دولة مراقبة، سيشارك في أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، دونما حاجة أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل أية مداخلة.

وأود أيضاً أن ألفت انتباه الممثلين إلى مسألة تتصل بمشاركة فلسطين، بصفتها دولة مراقبة، في دورات الجمعية العامة وأعمالها.

فوفقاً لقرارات الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨، ووفقاً لمذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/52/1002، سوف تشارك فلسطين بصفة مراقب في أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، دونما حاجة أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل أية مداخلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.